منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

الطبقية في اليمن..
بين التعايش والتوظيف العنصري

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

الطبقية في اليمن..

بين التعايش والتوظيف العنصري

ورقة مقدمة من منتدى مجال

رجب 1444هـ / فبراير 2023م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

ملخص تنفيذي:

بالرغم من التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع اليمني على مدى قرون من الزمن، وما يتميز به من تنوع فكري وثقافي ومذهبي، إلا أن القبول بالآخر واحترام الاختلاف كان الأساس الذي بُني عليه التعايش الذي عرف به اليمن، وأصبح مضرب المثل في التسامح والانسجام بين المذاهب والهويات المتعددة.

تاريخياً؛ لم يكن التعدد المذهبي أحد عوامل الصراعات التي شهدها اليمن، وإنما ظهرت نتيجة أوضاع سياسية وأنظمة حكم متعاقبة؛ ساهمت في إثارة النزعات الطائفية والمذهبية، وبالتالي كانت النزاعات السياسية والصراع على السلطة هي ما يكرس الطبقية وحالة الانقسام، ومع ذلك استمرت حالة التعايش في المجتمع اليمني، ولم يصل إلى مرحلة العنف على أساس طائفي أو عنصري.

مؤخراً؛ -وبشكل غير مسبوق- تصاعدت وتيرة الخطاب الطائفي والعنصري الذي يقوم على تقسيم المجتمع اليمني إلى طبقات وفئات وشرائح اجتماعية، ما يثير الكثير من التساؤلات حول الأسباب التي تقف خلف ذلك؟ ومن المستفيد منها ؟، وهل يعي من يقومون بهذا النشاط الهدام أنهم يدفعون البلد نحو صراع مذهبي وطائفي ستكون نتائجه كارثية على الجميع ؟!!، وهل سينضم اليمن إلى قائمة الدول التي تشهد صراعات طائفية ومذهبية؟.

يسلط منتدى «مجال» في هذه الورقة الضوء على تاريخ الطبقية في اليمن، وتأثير أنظمة الحكم المتعاقبة والصراعات السياسية على تكريسها، والعوامل المغذية لها، وسبل معالجة هذه الظاهرة، وأسباب تصاعد الخطاب الطائفي والعنصري الذي يستهدف النسيج الاجتماعي للشعب اليمني، وعلاقة ذلك بالحرب الدائرة في اليمن.

مقـــــدمة:

يتميـز المجتمـع اليمنـي بتركيبـة قبليـة معقـدة؛ بنيـت وفـق نظـام اجتماعـي متنـوع، تشـكل عـبر العصـور منـذ عهـد الممالـك القديمـة السـبئية والمعينيـة، وقـام هـذا النظـام الاجتماعـي عـلى التعـدد القبلي والتنـوع الفئـوي لمكوناتـه الاجتماعية.

هـذا التعـدد والتنـوع في تركيبـة المجتمـع اليمني؛ أفـضى في مراحـل تاريخية إلى تقسـيمات مجتمعيـة، نشـأت وتأصلـت عـلى مـدى قرون مـن الزمـن، ولعبت الأحـداث السياسـية والتقلبـات في أنظمـة الحكـم عـلى تعميقهـا وتجذرهـا، وخلقـت حواجـز بـين أبنـاء المجتمـع.

كـما تسـبب هـذا التنـوع في بـروز عـدد مـن الظواهـر السـلبية، مـن ضمنهـا التمايـز والمحسـوبية، لكـن أكبرهـا وأخطرهـا (العنصريـة) كـما يحلـو لبعـض الناشـطين أن يسـميها، وهـي مفـردة ظهـرت بقـوة عـلى السـاحة اليمنيـة خـلال حـرب التحالـف عـلى اليمـن، كـما يسـتخدمها الطـرف المتـضرر مـن صعـود القـوى الوطنيـة في البـلاد، في محاولـة لتصويـر الـصراع القائـم بأنـه صراع طائفـي أيديولوجـي.

وفيـما يتضـح عمـق الـصراع وجوهـره بأنـه صراع سـياسي تغـوص في عمقـه بقايـا تعصّبـات اجتماعيـة، إلا أن الأطـراف التـي اسـتقوت بالقـوى الأجنبيـة عـلى أشـقائها مـن اليمنيـين؛ تـصرُّ عـلى إبـراز هـذا الـصراع عـلى أنـه مذهبـي طائفـي، وتتهـم شريحـة مـن الشـعب اليمنـي بفـرض أجنـدة مذهبيـة وأيديولوجيـة، وممارسـة العنصريـة وتكريـس الطائفيـة، وإلغـاء بقيـة الأطـراف.

وفي خضـم هـذا الـصراع بمـا يجـري تصويـره في الإعـلام بعناويـن طائفية وعنصريـة، يبـدو أن الوضـع يتجـه نحـو انسـداد أفـق الحـراك الاجتماعـي أمـام الكثـير مـن الشرائـح الاجتماعيـة المختلفـة في البلـد، وهـو مـا يـؤدي في النهايـة إلى سـيادة قيـم التنكُّـر والإلغـاء والاحتقـان، وتفجـير الكثـير مـن أشـكال الـصراع الاجتماعـي بـين أبنـاء شـعب ظـلَّ محتفظـاً بتنـوع مكوناتـه البشريـة عـبر القـرون، معتـبراً ذلـك رافـداً لقوتـه وداعـماً لتماسـك كتلتـه الاجتماعيـة بشرائحهـا المتنوعـة.

مفهوم الطبقية:

من خلال تتبع معجم المعاني للغة العربية المعاصر؛ نجد مفهوم الطبقية من الناحية اللغوية والتركيب المعجمي لكلمة (طَبَقيّة) فهي: اسم مؤنَّث منسوب إلى طَبَقة، وهذا اللفظ من الناحية الصرفية المعجمية مصدر صناعيّ من طَبَقة؛ وهو تنظيم اجتماعي قائم على تقسيم الناس إلى طبقات، على أساس مادي أو اجتماعي أو ثقافي[1].

ومن الناحية الاصطلاحية؛ فإن الطبقية في مفهوم علوم الاجتماع الإنسانية تعني: تصنيف الناس في المجتمع إلى فئات اجتماعية باعتبارات متعددة؛ أهمها العرق واللغة والوظيفة أو المهنة العملية.

كما أنَّ نظام الطبقات هو عبارة عن مجموعة من المفاهيم في العلوم الاجتماعية والنظرية السياسية، تركز على نماذج من التراتب الاجتماعي الذي يتم من خلاله تصنيف الناس إلى عدد من الفئات الاجتماعية الهرمية.

موضوع الطبقات أساسي للدراسة والتحليل عند علماء الاجتماع وعلماء السياسة وعلماء الأنثروبولوجيا والمؤرخين الاجتماعيين، ومع ذلك ليس هناك رأي محدد بشأن تعريف كلمة «طبقة»، إذ أن المصطلح يشمل مفاهيم مختلفة.

بلغة عامية؛ فإن مصطلح «طبقة اجتماعية» عادة ما يكون مرادفاً لـ«طبقة اجتماعية اقتصادية»، والذي يمكن تعريفه بأنه: «أشخاص يملكون نفس الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو التعليمي، كما أن المعايير الدقيقة لتحديد مفهوم الطبقة في المجتمع قد تغيرت مع مرور الوقت، ويتميز المجتمع الطبقي بعدم قدرة أفراده على الخروج من الطبقات التي وجدوا فيها[2].

مصطلح الطبقة «class» مشتق من اللغة اللاتينية التي كانت تستخدم من قبل مندوبي التعداد لتصنيف المواطنين حسب الثروة؛ لتحديد التزامات الخدمة العسكرية[3]، وفي أواخر القرن الثامن عشر؛ بدأ مصطلح «الطبقة» يستخدم كوسيلة أساسية لتنظيم المجتمع بشكل تقسيمات هرمية، وقد مثّل

هـذا انخفاضـاً في أهميـة الخصائـص الوراثيـة التـي يمتلكهـا الفـرد، وزيـادة في أهميـة الـثروة والدخـل كمـؤشرات لموقـع الفـرد في السـلم الاجتماعـي[4].

ويختلـف التعـدد الطبقـي عـن التعـدد الفئـوي، فالتعـدد الطبقـي يقسـم المجتمـع إلى طبقـات عـلى أسـاس اقتصـادي يتعلـق بالـثروة، بينـما أن التعـدد الفئـوي يقسـم المجتمـع إلى فئـات ليـس فقـط عـلى أسـاس اقتصـادي، ولكـن أيضـاً عـلى أسـاس اعتقـادي وثقـافي وراثي، وفي حـين أن التعـدد الطبقـي يسـمح بالحـراك الاجتماعـي الـذي ينتقـل فيـه الفـرد مـن طبقـة دنيـا إلى طبقـة عليـا بـكل سلاسـة، فـإن التعـدد الفئـوي لا يسـمح بذلـك؛ بسـبب طابعـه الـوراثي[5].

نشـأة الطبقية:

إن التفـاوت بـين أفـراد النـوع الإنسـاني ظهـر مـع نشـأة المجتمـع البـشري، كـما أن مفاهيـم الطبقيـة وصراع الطبقـات تُسـتخدم في سـياقات تاريخيـة مختلفـة، وقـد ظهـرت المجتمعـات ذات الطبقـات المُتعـددة في العصـور القديمة، عـلى سـبيل المثـال في رومـا، وفي المجتمعـات المدنيـة الحديثـة مـع ظهـور البرجوازيـة.

وقـد عانـت الإنسـانية لفـترات طويلـة مـن تاريخهـا مـن أزمـة التمييـز العرقـي، وكانـت درجـة الأعـراق تصعـد وتدنـو بالتـوازي مـع وزنهـا الحضـاري والعسـكري، وقـد حدثنـا التاريـخ بـأن الشـعوب القويـة عسـكرياً تعتـدي وتسـتولي عـلى الشـعوب الضعيفـة، وبالتـالي تسـتعبدها وتتمايـز عليهـا عرقيـاً.

ويؤكـد علـماء الاجتـماع أن مفهـوم (الطبقيـة) مفهـوم معـاصر، ظهـر بقـوة في الأدبيـات الماركسـية، وهـو مفهـوم يـدل عـلى وجـود تفـاوت طبقـي في المجتمـع، سـواءً أكان هـذا التفـاوت اقتصاديًّـا أم اجتماعيًّـا، ومـع ذلـك؛ فـإن أسـاس مفهـوم الطبقيـة هـو الاقتصـاد، وليـس مـن السـهل دائمـاً الانتـماء إلى فئـة بعينهـا لتحديـد الأهـداف مـن المعايـير القانونيـة.

ويتركز تجانس الطبقة بعمل المجتمع، وكذلك عبر الآليات الاجتماعية الخفية، الواعية أو اللاواعية (النقد الأيديولوجي)، وليس عن طريق القيود القانونية الصريحة، كما كانت دول الحكم الأرستقراطي[6].

وظهر تصنيف الناس على أساس المهن التي يعملون فيها، وهذه التصنيفات التي تأتي نتيجة لتقسيمات تراكمت عبر مئات السنين؛ لم تستطع النصوص الدينية إلغاءها؛ بسبب الرغبة المجتمعية في ترسيخها، وتحديداً من قبل ذوي التصنيفات العليا؛ ولذلك استمر تقسيم الناس إلى طبقات مختلفة.

تقوم بعض المذاهب الاجتماعية المعاصرة على فكرة الطبقية، وتمايز بعض الطبقات على بعضها الآخر، كما كانت عليه هذه الفكرة في العهود القديمة زمن اليونان والرومان، حيث كانت تسيطر على الوضع آن ذاك طبقة الأشراف من عِلية القوم، ولا قيمة لبقية فئات الشعب فيها؛ إلا بما يتم استغلالهم فيه لتسخير قدراتهم وطاقاتهم بما يتوافق مع مصلحة الطبقة العليا.

وقد ظهرت فكرة الطبقية في زمننا الحاضر في مفهوم مغاير، وهو الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة -من عمال وفلاحين- وبين طبقة الأغنياء أو متوسطي الحال، أو بين (الرأسمالية والاشتراكية) ومن بعدها الشيوعية، التي هي الغاية للاشتراكية كما يعبر عن ذلك أصحابها.

ولما كانت هذه الفكرة تستند إلى مذهب اجتماعي لا يؤمن بدين أو عقيدة؛ لذلك فإنها تهدف إلى تهديم كل معتقد لا يكون مبنيّاً على الأسباب المادية، وتعتبر أنَّ الدين مخدِّرٌ (أفيون) للشعوب، وتستغل تأخر بعض الشعوب المتدينة؛ لتثبت لها من واقع تأخرها أن سبب هذا التأخر مردُّه إلى هذا الدين الذي تعتنقه.

وأكثر ما يعتمد عليه أصحاب هذه الفكرة لترويجها هو واقع الشعوب وتأخر الكثير منها وسيطرة القويِّ منها على الضعيف[7]، وظهور أشكال متنوعة من الطبقات الاجتماعية في هذه الشعوب.

التنوع الاجتماعي عنوان للتكامل الإنساني

لقد بني المجتمع الإنساني على تفاوت توجهات أفراده، واختلاف استعداداتهم النفسية والعقلية في التحصيل وبذل الجهد والاندماج في المحيط الاجتماعي، وبذلك أصبح نشوء الاختلاف والتنوع في قدرة الأفراد وقيمتهم الاجتماعية أمراً طبيعياً من الناحية الإنسانية، ويدل هذا الاختلاف على تنوع وتفاوت الأدوار والوظائف الاجتماعية بين أفراد المجتمع[8]؛ وذلك من خلال النظام المتوازن الذي تفرضه الحاجات الإنسانية في الواقع.

والرؤية الإسلامية في النظرة العامة إلى الناس على اختلاف ألوانهم وقومياتهم وخصوصياتهم العائلية والجغرافية، في الوقت الذي تؤكد فيه على جانب التنوّع في الخصوصيات اللغوية والنسبية والجغرافية ونحوها، بما يستتبعه من اختلافات على مستوى الواقع، فإنها لا تمنح أيّ نوع قيمةً خاصة ترسم الفواصل بين الإنسان والآخرين، وتقوده إلى استعدائهم أو محاولة السيطرة عليهم بأي عنوان عرقي أو قومي، بل إن تنوّع الخصوصيات وسيلة من وسائل التعارف، باعتبار حاجة كل فريقٍ إلى ما يملكه الفريق الآخر من خصوصيات فكرية وعملية، ليتكامل الاثنان في صيغة إنسانية متنوّعة، بحيث يكون التعارف غاية التنوع، بدلاً من التحاقد والتناحر والتنازع.

وبالنظر في الآية المباركة من سورة الحجرات {وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوا} ينبغي التعريج على أقوال علماء المسلمين حول هذه الآية، وسنأخذ قولين يمثلان وجهة نظر جناحي الأمة الإسلامية السني والشيعي، وهما العلامة سيد قطب في ظلال القرآن والعلامة السيد محمد حسين فضل الله في تفسيره من وحي القرآن، وكلاهما له باع طويل في علوم الإسلام، وإلمام شامل بالعلوم الحديثة ومنها علم الاجتماع الإنساني.

فنجد سيد قطب في تناوله للآية الكريمة؛ يقول: هو يطلعكم على الغاية من جعلكم شعوباً وقبائل، إنها ليست التناحر والخصام، إنما هي

التعارف والوئام، فأما اختلاف الألسنة والألوان، واختلاف الطباع والأخلاق، واختلاف المواهب والاستعدادات، فتنوع لا يقتضي النزاع والشقاق، بل يقتضي التعاون للنهوض بجميع التكاليف والوفاء بجميع الحاجات.

ويؤكد في موضع آخر أن طبيعة هذه الحياة البشرية قائمة على أساس التفاوت في مواهب الأفراد، والتفاوت فيما يمكن أن يؤديه كل فرد من عمل؛ والتفاوت في مدى إتقان هذا العمل، وهذا التفاوت ضروري لتنوع الأدوار المطلوبة للخلافة في هذه الأرض[9].

ونجد العلامة السيد فضل الله يؤكد أن آية الشعوب والقبائل تؤكد على جانب التنوّع في الخصوصيات العرقية واللغوية والنَّسَبية والجغرافية، وتعتبر التعارف عنواناً لتأكيد هذا التنوع في خصوصياته، التي تفرض نفسها على ساحة العلاقات في الواقع.

{وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَآئِلَ} في ما يختلف فيه الناس من خصائصهم اللونية أو العرقية أو اللغوية، أو خصائصهم النَّسَبية من اختلاف الآباء والأجداد، {لِتَعَارَفُواْ}، فذلك هو الهدف الذي يجب السعي إلى اللقاء عنده والتطلع نحوه، كغايةٍ من غايات الوجود الإنساني المتنوّع، ما يعني البعد عن تأكيد الذاتية، وما يفصل الناس عن بعضهم البعض، والانفتاح على الطبيعة الواحدة التي تحتضن تنوع البشر أجناساً وشعوباً وقبائل.

ويتساءل السيد فضل الله: هل الإسلام يلغي الخصوصيات الإنسانية؟ وما هي نظرة الإسلام إلى الخصوصيات على المستوى القومي والعرقي أو الجغرافي؟، هل يقف موقف الرفض لكلّ صفةٍ إنسانيةٍ خاصةٍ غير التقوى؛ أم يتجاوب معها في حدود معقولة ؟.

نجد الجواب عند السيد فضل الله؛ هو أنَّ إلغاء الخصوصيات لا يمثل أمراً واقعياً، لأن الإلغاء لا يغيّر شيئاً من طبيعة المسألة الذاتية، أو من تأثيراتها الموضوعية، باعتبار أن تلك الخصوصيات تدخل في تكوين الذات في العمق ولا تمثل حالة هامشية، ما يجعل وجود الخصوصيات مشكلةً غير قابلة للحل، كما أن العمل على إلغائها يضاعفها عملياً ونفسياً.

وعلى ضوء ذلك، فإن الإسلام يشجع على تحريك الخصوصيات في دائرتها الداخلية، بجانبها الإيجابي الذي يدفع الإنسان إلى التفاعل عاطفياً وعملياً مع من يشاركونه تلك الخصوصيات والقضايا المتعلقة بها، ولكن بشرط أن لا تتحول تلك المشاركة إلى عقدةٍ عصبيةٍ تأخذ بُعداً عدوانياً تجاه الآخرين، بحيث تصبح الخصوصيات فاصلاً يفصل كل فئة عن الناس الذين لا يشاركونها فيها[10].

فالتوازن الطبيعي يفرض اختلاف الناس في مواردهم وطاقاتهم ومواقعهم وحاجاتهم وتنوعهم في المهمّات والأدوار، ما يجعل درجة بعضهم أعلى من درجة البعض الآخر، كما يقول العلامة السيد محمد حسين فضل الله في تفسيره المسمى (من وحي القرآن)، ويتساءل: هل هذا التمايز في القيمة الروحية؟ وهل هو موقعٌ يتميز به البعض عن غيرهم بشكل مطلق؟ أم هي مسألة الواقع الخاضع للأسباب الطبيعية؛ بعيداً عن الامتياز الذاتي أو الطبقي عند الله وعند الناس؟.

ويوضح السيد فضل الله أن هذا التمايز يعود إلى الواقع التنظيمي للحياة الإنسانية الذي يستدعي توزيع الأرزاق، وتنويع الطاقات، واختلاف الحاجات، وتعدّد المواهب، فلم يجعل الله لأية حالةٍ طبقيّة أو فئويةٍ ميزةً بحسب ميزان القيمة عنده أو في حركة التشريع، بالمعنى التسلّطي المفروض على الناس.

ويؤكد فضل الله أن التجربة الإنسانية تثبت أن تساوي الجميع على صعيدٍ واحدٍ ليس أمراً واقعاً، فإن طبيعة الحياة تفرض التنوّع في كل شيء، حتى في عالم الحيوان والنبات والجماد، كما تفرض تبادل الخدمات واستخدام بعض الناس لبعضهم الآخر، ما يجعل القيمة المشتركة في عمق الأمور شاملةً للناس جميعاً، ولذلك؛ فقد لا يكون من الطبيعي الحديث في مجال التقنين والتنظيم عن مساواةٍ مطلقةٍ بين الناس، بل المفروض هو الحديث عن المساواة في الحقوق وتوفير الفرص للجميع، بحيث لا يفضل شخصٌ على آخر إلا من خلال كفاءته ودوره المميّز في ما يقدمه

للحياة وللناس، لتتحرك المساواة في دائرة التنوّع لا في دائرة إلغاء الخصوصيات[11].

المجتمع اليمني وتشكيلاته الاجتماعية

يعيش على تراب الجغرافيا اليمنية ما يزيد على الثلاثين مليون إنسان؛ بحسب تقديرات رسمية وغير رسمية، وتجمع بين هذه الأعداد المليونية عوامل اللغة والدين والجغرافيا، فضلاً عن روابط النسب التي تكون في أغلب الأحيان مثار خلاف بين أبناء الشعب الواحد.

ورغم هذه الروابط الوشيجة التي تجمع أبناء الشعب اليمني، إلا أن هناك تقسيمات مجتمعية تخلق حواجز كثيرة بينهم، نشأت وتأصلت على مدى قرون من الزمن، ولعبت الأحداث السياسية والتقلبات في أنظمة الحكم على تعميقها وتجذرها.

والحقيقة أن التباين الطبقي في اليمن معروف منذ العصور القديمة، وذلك لعوامل عديدة، أهمها نمط الاستقرار أو التحضر القروي، ووجود نظم وحكومات مستقرة، وذلك ما يميزه عن باقي المجتمعات من حوله.

فالمجتمع اليمني يتصف بالتعدد الفئوي والقبلي؛ الذي يعتبر تركة تاريخية منذ العهود القديمة، وتنبع أهمية التعدد القبلي من الدور السياسي والعسكري الذي تلعبه القبيلة، ومن التنافس بين القبيلة والدولة كشكلين من أشكال التنظيم الاجتماعي، أحدهما قديم يقوم على رابطة الدم، والآخر حديث يفترض أن يقوم على رابطة المواطنة[12].

وقد لعبت الأحداث السياسية وتقلبات أنظمة الحكم في اليمن؛ دوراً هاماً في خلق الفوارق الطبقية في المجتمع اليمني، فمنذ العهود السبئية والمعينية؛ تعاقبت على حكم اليمن دويلات وطوائف متعددة الأشكال والأعراق، إلا أن التنوع القبلي والتعدد الفئوي ما زال حاضراً بقوة في الوعي الجمعي لليمنيين؛ وخصوصاً في شمال البلاد، وما زال التنميط والتمايز القائم على

أساس النسب والعرق واللون بين مكونات المجتمع عرفاً سائداً، ويحكم العلاقات الاجتماعية منذ عهود غابرة وحتى وقتنا الراهن.

فالنظام الاجتماعي المتنوع الذي نشهده اليوم في اليمن هو امتداد -بشكل أو بآخر- للنظام الاجتماعي القديم؛ الذي تشكل عبر العصور منذ العهد السبئي والمعيني.

بين القبيلة والمواطنة

مع تعاقب الأجيال والسلطات التي حكمت اليمن؛ فقد تم بناء نظام للتعايش بين مكونات المجتمع اليمني على مر العصور، لا يقوم فقط على الدين واللغة، بل أيضاً على مراعاة المصالح الاقتصادية والاعتبارية لكل مستويات الطبقات الاجتماعية التي تشكل قوام الدولة، أما نواة هذا النظام ومرتكزه الأساسي، فكانت القبيلة[13].

وخلال الفترات الزمنية التي عاشتها الأنظمة الحاكمة للبلاد؛ فإن القبائل اليمنية كانت تميل إلى من تراه ضامناً لمصالحها الخاصة والعامة، وكانت الأنظمة الحاكمة لا تلغي الخصوصيات القبلية والأعراف الاجتماعية التي يتوارثها الأجيال عبر الزمن؛ بل تتكيف معها وتتخذها عضداً ومعيناً في تشكيل نظام مستقر يستند إلى قاعدة شعبية.

ومع تشكل نظام الدولة الحديثة بنسختها الجمهورية، ومحاولة تهيئة البلاد للدخول في نسق التحولات الحضارية المعاصرة؛ برز مفهوم المواطنة كهوية للدولة الحديثة، في مقابل الهويات القديمة القبلية والجهوية التي تمثِّل الطابع العام للمجتمع اليمني.

ومع اعتبار المواطنة -وفقاً لمبدأ المساواة- علاقة قانونية مباشرة بين المواطن ودولته، فإن القائمين على نظام الحكم في اليمن الحديث بصيغته الجمهورية أظهروا الهوية الوطنية كندٍ للهوية القبلية والهويات الأخرى للشعب اليمني، واعتبروا القبيلة التي تقوم على رابطة الدم والنسب؛

تتنافى مع المواطنة التي تقوم على القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين المواطن والسلطة، وبذلك فقد خلقوا في المجتمع اليمني صراعاً بين هويتين وانتماءين، فهناك الولاء للقبيلة، التي تقوم في تنظيمها على رابطة الدم من جهة، وهناك الولاء للوطن (أي المجتمع السياسي بشكل عام) من جهة أخرى، وعلى هذا الاعتبار فإن قوة التنظيم القبلي - في نظر السلطة- ستكون في مواجهة الدولة ويتعارض مع قوتها، وبالتالي لا يمكن للدولة أن تقيم علاقة مباشرة مع أبناء القبيلة.

إن هذا التصور الضيق هو الذي خلق مفهوماً عاماً لدى قيادات السلطة؛ يعتبر القبيلة أنها تقف عائقاً أمام سلطة الدولة وبسط نفوذها على كامل التراب اليمني.

ومن هنا؛ غُيِّب وغاب عن البلد مفهوم الدولة الحديثة وفلسفة وجودها، وأصبح اليمنيون بكافة فئاتهم عاجزين عن الاندماج في الدولة؛ لافتقادهم للمواطنة بهذا المفهوم الضيق، فلجأوا إلى تعريف أنفسهم بقبائلهم أو مناطقهم أو بأية هوية فرعية أخرى تؤمن لهم الحماية وتحقيق مصالحهم[14].

تأثير الأنظمة السياسية في تكريس الطبقية

لعل ما يعانيه اليمن من مخاطر التشظي؛ يعود إلى عدم التمكن من إقامة الدولة الوطنية المعاصرة القابلة للصمود والتقدم، الجامعة لهويات أبناء الشعب كافة في هوية جامعة غير تميزية.

من جهة أخرى؛ فإن سبب محدودية دور سلطة الدولة، وعدم تغلغلها في الكيان المجتمعي اليمني؛ يعود إلى النهج الذي اتبعته أنظمة الحكم المتعاقبة لقيادة السلطة، منذ المحاولات الأولى لتأسيس الدولة الحديثة.

فقد كان التوجه الحداثي لتلك القيادة يؤمن بضرورة استبعاد القبائل اليمنية من أي دور سياسي والحد من نفوذها، وإنشاء نظام سياسي بعيدًا

عن الهوية القبلية، كما تأسس نظام الحكم على اعتبار التنوع الفئوي والقبلي للمجتمع اليمني عقبةً أمام بناء الدولة بشكل عام، ودولة المواطنة على نحو خاص، فعملت قيادات ذلك النظام على إضعاف البناء الفئوي للمجتمع اليمني بزعم إقامة دولة المواطنة المتساوية، واستقدمت أنظمة حكم خارجية أو غريبة على المجتمع اليمني، وحاولت حكم الشعب بها، وتكريسها كنظام بديل يحل محل النظام الاجتماعي القائم على التعدد الفئوي والتنوع القبلي.

كما اعتمدت في حكمها للبلاد ديمقراطيةً مشوهةً مراوغة ومنقوصة، لا تمت إلى الحرية بصلة، تتخذ من نظام العسكر جسراً للاستحواذ على السلطة، وكرست التفاوت الحاد بين الأغنياء والفقراء[15]، باستقطاب أصحاب رأس المال والمؤثرين، وواجهت بهم بقية أطياف المجتمع.

وفي كثير من الفترات؛ كانت السلطة الحاكمة في اليمن تتجه نحو تفتيت المجتمع إلى جماعات طوائفية وعصبيات مناطقية وعشائرية؛ تعمل على تأكيد خصوصيتها الفئوية، كمحاولة لتجسيد ذاتيتها في سلطة على قياسها.

في المقابل؛ فإن المجتمع اليمني وجد تلك الأنظمة وأشكال الحكم غريبة عليه، وتهدد هويته الاجتماعية، وتتنافى مع عرفه القبلي، فحاول الاحتفاظ بانتمائه القبلي والعصبوي، والدفاع عنه ضد محاولات الإلغاء والإسقاط الجائرة، لأنه يجد هذا الانتماء يحفظ له هويته الاعتبارية ويحمي حقوقه ومصالحه أكثر من الانتماءات المنقوصة والمشوهة.

وفي كل زمن تهيأت فيه البلاد للتحول الخلّاق، والاتساق مع التحولات الحضارية في العالم، كان سوء الإدارة السياسية والخوف من الاندماج، من بين عوامل أخرى، يفوّتان الفرصة دائماً، وغالباً ما تم تحميل النظام القبَلي والمؤسسة الدينية مسؤولية هذا «التخلّف»، والواقع؛ أن هناك الكثير مما تفوت ملاحظته على الدوام بشأن القبيلة والدين، وأبعد من ذلك؛ لا يزال التحامل ضدهما واعتبارهما رمزاً لـ«التخلّف» أحد شروط انتساب

المرء لمجتمع المثقفين[16] في عصر التحضر الجديد.

وهكذا فشلت أنظمة الحكم المتعاقبة في إيجاد هوية وطنية جامعة لكل أطياف الشعب، توحد كل الهويات الفرعية وتحفظ لها خصوصيتها، وذلك ما دعا المكونات المجتمعية للتمسك بهوياتها الفرعية[17]؛ وفي مقدمتها الهوية القبلية والجهوية، وذلك للاحتماء بها في مواجهة الهويات المنافسة التي تبرز على السطح في ظل غياب المشروع الوطني الجامع.

العوامل المغذية للطبقية

إن ما يولد العصبية الفئوية، ويعمق التباعد والتناقض بين أبناء المجتمع الواحد هو العزلة الجغرافية والثقافية، إلى جانب العزلة الاقتصادية التي تعيشها فئات المجتمع، وتتطور الأزمة عندما يلقى التمايز الثقافي والاجتماعي وجوداً سياسياً يحتضنه ويغذيه، وذلك باتجاه قناة السلطة نحو فئة أو طائفة من المجتمع، وتخصيصها بامتيازات نوعية دون بقية فئات المجتمع.

ومع انتقال شعوب العالم نحو الحضارة والمدنية الحديثة؛ ظهرت تصورات منقوصة لوحدة المجتمع، أثارت الكثير من التعارض والفتن بين الجماعات، لعجزها عن تكوين وعي جامع يقنعها بهوية مشتركة، ولافتقارها إلى تصوّر للمجتمع غير إلغائي يشكل مشروعاً مقبولاً لوحدة الجماعات.

إن التصورات الجزئية والمفاهيم المؤطرة التي تظهر بشكل دعوات تنادي بالعدالة الاجتماعية، وتحدّد مفهوم الجماعة على أساس الدين أو العرق أو اللغة أو الثقافة أو التاريخ والجغرافيا، وكل هذه الأنواع من التصوّرات الجزئيَّة؛ تفسح المجال للتنافي وتفتيت المجتمع الذي يتكوّن من فئات متعدّدة الأعراق والثقافات، وباعتماد أحد العناصر حصراً وتجنيب غيرها، تخرج المكوّنات الأخرى من أساس بناء المجتمع الموحد؛ لشعورها بالتهميش والعزل والإلغاء.

وبدل أن يكون الوطن مشروعاً توحيدياً لكل هذه المكوّنات، بتوجهاتها وخصوصياتها وأعراقها المختلفة، تصبح حجة لتفتيت وحدة الشعب بمفاهيم «قومية» مجزِّئة[18]، فكل فئة أو طائفة تسعى لإعلاء شأنها وفرض هيمنتها على حساب باقي المكونات؛ بدعوى العرق أو النسب أو اللغة أو الدين أو أي من هذه الخصوصيات.

ومن أخطر معاول هدم النسيج الاجتماعي هو إلغاء الخصوصيات العرقية واللغوية والنسبية والجغرافية، مهما كان السبب الداعي لهذا الإلغاء، وإن كان بدعوى التوحد والتآلف، لأن الإلغاء لا يغيّر شيئاً من طبيعة الحياة البشرية التي أثبتت التجارب الإنسانية أنها قائمة على التنوع والتفاوت في كل تلك الخصوصيات، باعتبارها تدخل في تكوين الذات الإنسانية في العمق ولا تمثل حالة هامشية، كما أن العمل على إلغائها يضاعفها عملياً ونفسياً، فلا يمكن لأي فئة أو طائفة من المجتمع أن تقبل إلغاء هويتها وخصوصيتها، بل إن رأت أي خطر يهددها فإن ذلك يدعوها للتمسك بخصوصيتها، والدفاع عنها تحت أي ظرف سياسي أو اجتماعي.

وبهذا الاعتبار؛ فإن أي دعوة أو مشروع توحيد وتآلف للمجتمع ينبغي أن لا يقوم على إلغاء الخصوصيات الاجتماعية، بل يتجه نحو السبل التي تجمع هذه الخصوصيات وتؤازرها، وينظر إليها كعامل قوة لتماسك المجتمع، ويعمل على إيجاد هوية جامعة لكل أطياف الشعب، واحتواء كل الهويات الفرعية، ودمجها في كيان وطني موحد يحمي كل هوية بذاتها ويحفظ لها خصوصيتها.

قضية المهمشين

تبقى قضية المهمشين هي أكبر قضايا الطبقية في المجتمع اليمني، إذ تعتبر هذه الفئة الأكثر تعرضاً للمعاناة وهضم الحقوق في اليمن عبر التاريخ، من خلال ممارسة التمييز ضدهم، وعزلهم، في كثير من

المجتمعات اليمنية، حيث يعيشون في هامش القرى والمدن في تجمعات سكانية تسمى «المحاوي»، وتفتقر إلى أساسيات الحياة، كما يشكلون الحلقة الأشد ضعفاً من بين الفئات الكادحة والمحرومة في المجتمع اليمني.

وتكمن جذور مشكلة المهمشين في عدم اندماجهم بالمجتمع اليمني، وذلك لعدة أسباب، من أهمها أنهم يرفضون الاندماج في المجتمع ويتمردون على القيم الاجتماعية الأيديولوجية السائدة، كما أن لهم سمات معينة تزيد من نفور المجتمع عنهم وتضرب بينهم وبين المجتمع سياجاً، هذه السمات ليست نابعة من عرقهم ولا لون جلودهم حتى يقال أن المجتمع يمارس العنصرية ضدهم، بل هي سمات سلبية عملية لا دخل لها بعرق أو لون، ومن أبرزها قصور الوعي الديني والثقافي، وعدم الاهتمام بالنظافة الشخصية، وشيوع الجهل والأمية وعدم الإقبال على التعليم، وخروج النساء والأطفال للتسول وبقاء الرجال في البيوت[19] لا يمارسون أي عمل أو مهنة تعود عليهم وعلى ذويهم بالقوت اليومي.

وهناك وجهة نظر أخرى تعزي سبب تمرد هذه الفئة إلى ما يلقونه من المجتمع من الإقصاء والتهميش والاحتقار، وتنميط حياتهم وربط الكثير من الممارسات السيئة بهم، كل ذلك كان سبباً معتبراً لتمردهم المتراكم عبر مئات السنين تحت ضغط تمييز المجتمع المحيط بهم، ما أدى إلى عزلهم في مدن صفيح وتجمعات منزوية على حواف المدن والتجمعات السكانية.

وفي ظل هذا الوضع الذي تعيشه هذه الفئة، تبقى المعالجات والحلول الأبرز لهذه القضية هي العمل على دمج هذه الفئة في المجتمع اليمني، وإذابة الفواصل والفوارق بينهم وبين بقية فئات الشعب.

وفي هذا الشأن؛ لا توجد أية سياسيات واستراتيجيات رسمية جادة على مدى العقود الماضية من تاريخ اليمن الحديث، ولا يبدو أن هناك خططاً على المدى القصير أو البعيد للتعامل مع هذه القضية الجوهرية[20]، إلا ما ورد من قبل السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي من خلال المبادرة التي

أطلقها في يونيو 2020م، والتي دعا فيها الجهات الرسمية إلى إطلاق برنامج وطني طويل الأمد للعناية بـ«أحفاد بلال» - كما سماهم تكريماً لهم- ودمجهم في المجتمع بالمستوى اللائق.

هذه المبادرة تعتبر كسراً لمسار النمط الاجتماعي الذي كُرستْ فيه التشكيلة الاجتماعية التي نراها اليوم على مدى قرون عديدة، فهل ستكون هذه المبادرة مشروعاً للعمل على تنفيذ سياسات اندماج حقيقية لهذه الشريحة من الشعب اليمني ؟!!.

توظيف التمايز الطبقي في أيديولوجيات ضيقة

ومع التسليم بوجود الفوارق الطبقية بين فئات المجتمع اليمني، إلا أن هذا الموضوع الحساس أخذ مساحة أكبر من حجمه، وأخذ ينحو منحى غير واقعي، ينتهج استدعاء السرديات التاريخية في محاولة لتنميط مجتمع كبير ومتنوع الأعراق والأعراف، دون إدراك لحدود تنوعه وتجانسه.

وأصبح التنوع بين فئات المجتمع اليمني يوظف في الصراعات الجهوية والايدلوجية الضيقة، بدوافع التحيز والانتقام، وتستغله بعض الأبواق لتمزيق النسيج الاجتماعي للشعب اليمني.

كما أن المثيرين لهذا الموضوع الحساس لم يناقشوه بطريقة واقعية تستند إلى حقائق ميدانية ودراسة علمية صحيحة، إنما يتجهون في أطر تفتيت وتقسيم النسيج الاجتماعي وفرز لمكونات الشعب اليمني، مستندين في ذلك إلى تقارير تعدها جهات أجنبية، ويعمل عليها صحفيون أجانب، وباحثون اجتماعيون لم يعيشوا يوميات الشعب، وليس لهم أدنى معرفة بخصوصيات هذا المجتمع وبنيته الداخلية.

وليس أدل على عدم واقعية هذه التقارير من التقسيمات والتصنيفات التي تقدمها عن فئات الشعب اليمني، حيث تجعل القضاة فئة أو طبقة كما يسمونها، وهذا بعيد عن الواقعية في المجتمع اليمني، فالقضاء وظيفة

عامة قبل أن تكون منصباً دينياً، يستطيع أن يشغلها ويصل إليها أي فرد من أفراد الشعب؛ قبلياً كان أو شيخاً أو مواطناً عادياً.

كما تزعم تلك التقارير وجود طبقة في المجتمع اليمني تسمى (الضُعَّف) هم من لا يمتلكون نسباً قوياً يصلهم إلى قبائل قوية، لذلك كلمة ضعف تطلق على ضعيف النسب[21]، بحسب مزاعم تلك التقارير، وهذا مجافٍ للحقيقة؛ حيث لا يوجد في المجتمع اليمني نسب ضعيف ونسب قوي، فإما يكون للمرء نسب أو لا يكون، كما أن التشكيك في الأنساب أو الانتقاص منها يعتبر في العرف المجتمعي خدشاً في شخصية الفرد، وتداولها أو المجاهرة بها جريمة أخلاقية، يترتب عليها مسائل شرعية، من قبيل مسألة قذف المحصن وما في حكمها.

كما تذكر تلك التقارير أشكالاً متنوّعةً من التمييز في المجتمع اليمني ليس لها أدنى نصيب من الواقعية، ويعرف المطالع في تلك التقارير أنها أعدت بطريقة موجهة، ولها أهداف ومآرب غير نبيلة، كما يتضح من خلال البيانات التي تقدم في هذه التقارير أن الذين أعدوها غرباء عن المجتمع اليمني ولم يلامسوا تفاصيل الحياة اليومية التي يعيشها هذا الشعب، ومن ضمن المغالطات التي تذكرها هذه التقارير تأكيدها أن الأعمال التي تحتاج إلى جهد عضلي يُنظر إليها باحتقار في المجتمع اليمني، فالخياط الذي يحيك الملابس محتقَر، وكذا الخضري والحداد[22]، كما تزعم تلك التقارير.

ومن أوجه التوظيف الطبقي الوضيعة؛ اتهام طائفة من المجتمع اليمني بزرع الطبقية بين أبناءه، ومن ذلك اتهام الإمام يحيى بن الحسين الرسي الملقب بـ«الهادي» بأنه الذي أوجد هذه المشكلة، وذلك بالعمل على تحويل المجتمع اليمني من مجتمع زراعي متجانس إلى مجتمع طبقي، لكي تتشكل طبقة (الهاشمية) بوصفها أعلى وأشرف الطبقات[23]، وتتحول باقي مكونات المجتمع إلى طبقة مستغلة من قبل هذه الطبقة الأشرف.

كما يتم الترويج على أن النظام الطبقي الذي تحول إلى سلوكيات

عنصرية ظهر في ظل حكم الأئمة الذين عززوا سياسة الانغلاق وفرضوها على اليمن عبر مئات السنوات[24]، وذلك في سياق سياسة إعلامية ممنهجة تهدف إلى تفكيك المجتمع اليمني وتخوين طائفة من أبناءه، وتحميلها مسؤولية إيجاد النظام الطبقي الذي بينت الأدلة التاريخية على وجوده في المجتمع اليمني قبل قرون عديدة من تشكل هذه الفئة.

الخطاب الإعلامي والثقافي والطبقية

وبين حين وآخر؛ تظهر في الخطاب الإعلامي والثقافي الموجه نحو قضايا المجتمع بقايا آثار الطبقية، أو ما يمكن أن يُسمى بالتمايز في النظام الاجتماعي، وتلعب فيه الأحداث السياسية دوراً هاماً بإعادة إحياء الفوارق الطبقية في المجتمع اليمني.

ومن خلال استعراض الأحداث والحراك الاجتماعي في هذا الموضوع؛ نجد أن بعض الأطراف التي تدَّعي الدفاع عن الهوية اليمنية، وتزعم الدعوة إلى نبذ الطبقية والتمايز بين أبناء المجتمع اليمني، نجدها تتخذ في سبيل ذلك وسائل أكثر عنصرية وأخطر على السلم الاجتماعي مما هو عليه الحال اليوم.

فهذه الدعوات تصب الزيت في النار؛ من خلال اتهامها لبعض أبناء البلد باتخاذ ميزات اجتماعية واعتبار أنفسهم طبقة أرقى وأرفع، والنظرة لباقي فئات الشعب بفوقية.

كما اخترعت هذه الأبواق فرية اتهمت فيها «الهاشميين» بأنهم هم من زرعوا الطبقية الاجتماعية في الشعب اليمني، كما يقول الباحث محمد أحمد الشيخ، وهذه مغالطة تاريخية، لها أبعاد سياسية ومذهبية ايدلوجية لا أكثر.

وذكر الشيخ أنه في الآونة الأخيرة؛ وبسبب الأوضاع السياسية الحالية، ظهرت جماعة من المناوئين لحكومة صنعاء أطلقوا على أنفسهم اسم

(الأقيال) والمنطلق الرئيسي لهم تمسكهم بعصبية قبلية قحطانية، لمواجهة ما يعتقدون أنه نفوذ سياسي للهاشميين في اليمن، ليتطور الأمر عندهم إلى رفض وجود الهاشميين في البلاد من الأساس، والدعوة إلى طردهم أو اضطهادهم، وتحميلهم مسئولية كل مشاكل اليمن، وأهمها مشكلة التمايز الطبقي، والأخطر من هذا أن دعواتهم العنصرية تترافق مع محاولة الانتقاص من مقام المصطفى صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء والإمامين الشهيدين الحسن والحسين.

ويؤكد الشيخ حقيقة أن التباين الطبقي في اليمن معروف منذ العصور القديمة، وأن النظام الاجتماعي اليوم هو امتداد بشكل أو بآخر للنظام الاجتماعي القديم في العهد السبئي والمعيني، فالهاشميون لم يخترعوا النظام الاجتماعي الحالي، وإنما دخلوا اليمن كما دخله غيرهم من البطون العربية، واندمجوا في مكوناته الاجتماعية، وصاروا شريحة عريضة من أبناء هذا البلد المتعدد الأعراق، إلا أن خطأ الهاشميين الكبير؛ (كما يقول الشيخ) ومشكلتهم التي يجب الاعتراف بها، تكمن في موافقتهم الضمنية على هذا النظام، من خلال محاولة شغلهم لموقع «المكاربة» بعد الإسلام -إن جاز لنا التعبير- مع أن واجبهم كان ضرورة تغيير هذا الواقع على قاعدة (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، وليس الانسجام أو التماهي مع العادات اليمنية القديمة!.

والمضحك المبكي في الموضوع أن مثقفي السفارات يحملونهم «المسئولية التاريخية» عن تلك التقسيمات الطبقية، مع أنهم لم يكونوا سوى جزء من المنظومة التي كانت ستقوم بهم أو بغيرهم !.

فلا الإسلام ولا الهاشمية ولا التشيع أو التسنن له علاقة بالمشكلات الاجتماعية في اليمن، بل على العكس تماماً، فالإسلام بكل طوائفه السنية والشيعية، لا يقيم وزناً لمسألة «أفضلية النسب» وإن كان هذا النسب هاشمياً!.

وبالتالي؛ فإن خطاب «أقيال/ هاشميين» هو أقرب الطرق إلى الانتحار

الجماعي بالمعنى الحرفي، دنيوياً قبل الاعتبار الديني، كما أن هذا هو الوجه الآخر لطابع الاقتتال في المنطقة العربية ومحيطها الإسلامي، في سياق ثنائية «سنّي/ شيعي»، وهو الخطاب الذي لا تزال كبريات وسائل الإعلام الدولية تروّجه، بدعم من وكالات الاستخبارات التابعة للدول العظمى.

ربما حان الوقت لتتبنى وسائل الإعلام المستقلة في اليمن والمنطقة العربية ومحيطها، أنساقاً من الخطاب الإعلامي أكثر نباهة وحساسية تجاه نذالة السياسة الدولية في المنطقة عبر التاريخ القريب والبعيد، وبالتوازي مع ذلك، التنبّه لما يعنيه التطبيق الفعلي لمبدأ «خفض التصعيد» من فرصة لسماع أنّات المجروحين، وقصص حياتهم الحقيقية، فالغالبية من أبناء الشعب اليمني اليوم يتلمسون هويتهم بحذر، بينما تتصدر نتف التاريخ المشرقة والقاتمة وسائل الدعاية الحربية، كما لو أنها حقائق كاملة[25].

سبل معالجة ظاهرة الطبقية في المجتمع اليمني

إن تعدد الفئات وتنوع الجماعات أمر واقع لا يمكن نكرانه، وهو معطى تاريخي نتج عن اختلاف وتنوع طرق المعيشة من مجتمع إلى آخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى، وبهذا؛ فإن تجاهل مشكلة الجماعات وطمسها لا يحلّان المسألة، بل يكبتانها في اللاشعور الفئوي الضيّق، حتى تخرج إلى الوعي من خلال دعوات عصبية أو تمييز فئوي، أو في شكل صراع سياسي على السلطة، لذلك؛ فإن تحقيق الوحدة الاجتماعية لا يمكن أن تقوم إلا على قاعدة التنوع، وحل المسألة الوطنية بوعي الهوية الجامعة، التي تحفظ لكل فئة خصوصيتها، وتمكنها من الاندماج مع باقي فئات المجتمع.

ويمكن اعتبار النشاط الموجه من قبل الناشطات والناشطين الشباب لمواجهة ظاهرة إثارة العنصرية الطبقية؛ بداية جيدة لتحريك وعي الناس

ودفعه باتجاه التغيير، فإنه يحمل رسائل إيجابية باتجاه تشكيل وعي لدى فئة من الجيل الجديد؛ الذي يمكنه أن يعمل على التغيير في المجتمع باتجاه كشف هذه الأنساق ومواجهتها وإلغائها في المستقبل، كما يمكن لهذه الجهود الفردية أن تتضافر باتجاه تشكيل بؤر مؤسسية تحمل هذه الأهداف وتؤمن بها وتعمل على تنفيذها؛ من أجل مواجهة التمييز العنصري[26] الذي يهدم النسيج الاجتماعي، ويعمق الفرقة والشقاق بين أبناء المجتمع الواحد.

فوجود مثل هذا النشاط يعكس وجود البنية الفكرية والإمكانات البشرية باتجاه التغيير، بما يسهل - في المستقبل- عملية تحويل هذا الوعي الفردي إلى عمل مؤسسي، وفق رؤية استراتيجية تعمل على إرساء مبدأ المواطنة المتساوية بما يتجاوز العرق واللون والمعتقد، وتحقيق أهداف وطنية تجسد مفاهيم حقوق الإنسان، وقيم العالم الحديث، وتسعى لتحقيق مصلحة الجميع دون استثناء.

وبالإمكان تحقيق مشروع وحدة المجتمع على أساس الجمع المتناغم لكلّ القوى والجماعات، في مشروع مشترك لبناء الدولة (الوطن، الشعب) التي تقوم على مفهوم الأمه الذي يجعل من كل مواطن فيها يشعر بأن هذه الدولة هي دولته، ويستطيع تحقيق ذاته بها وفيها، ويشعر بأنها هي التي تحقق مصالحه وحقوقه ومتطلباته، إلى جانب حمايته وحماية كرامته الإنسانية على الوجه الأكمل، **وتقوم على الأسس التالية:**

1 - تعزيز الولاء الوطني القائم على وحدة الشعب والوطن في هوية جامعة.

2 - التمييز بين ما هو ديني وما هو اجتماعي؛ الديني عامل إغناء روحي وقيمي وتنوّع ثقافي تراثي، والاجتماعي عامل توحيد موضوعي مصلحي.

3 - إيجاد مضمون اجتماعي ديموقراطي للدولة: دولة المجتمع وليس دولة الجماعة، الدولة التي تشعر بشرعيّتها سائر مكوّناتها، على أساس

توزيع عادل للثروة، وضمان الحريات العامة.

وفي ظل التحول التاريخي الذي يمر به اليمن؛ فإن البحث العلمي الطبقي يمثل ضرورة ملحة، ليس من أجل رصد المتغيرات وتسجيل المستجدات في هذا الشأن، ولكن من أجل كشف التحولات الاجتماعية، وتبيين أسباب الفرقة والشرخ بين أبناء المجتمع الواحد.

وإذا كانت الأنساق الثقافية غير مدركة من قبل الجميع؛ نتيجة اتساع رقعة الجهل وتراجع مساحة التعليم، وسيطرة الإعلام الموجه الذي يركز على إنتاج الأتباع - بوصف ذلك أحد نتائج الحرب- فإن الأعمال الأدبية والثقافية والفنية والفكرية يفترض أن تكون قادرة على الغوص في عمق هذه الثقافة، ومواجهة أسس إثارة العنصرية ومظاهرها، وأن تجتهد بعد ذلك من أجل صناعة وعي ثقافي واجتماعي مناهض للتمييز العنصري.

قائمة المراجع:

1 - معجم المعاني الجامع، رابط - https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B7%D8%A8%D9%82%D9%8A%D8%A9/

2 - موسوعة المعرفة https://m.marefa.org/%D8%B7%D8%A8%D9%82%D9%8A%

3 - Brown, D.F. (2009). «Social class and Status». في Mey, Jacob (المحرر). Concise Encyclopedia of Pragmatics. Elsevier. ص. 952. ISBN 978-0-096297-08-0. مؤرشف من الأصل في 31 مايو 2016.

4 - Penney, Robert (2003). «Class, social». Encyclopedia of community: from the village to the virtual world, Volume 1. SAGE. 189 ص. ISBN 978-0-2598-7619-0. مؤرشف من الأصل في 2 يناير 2020.

5 - مركز الخليج لدراسات التنمية ؛ الحكومة والمواطنة: التعدد الاجتماعي في اليمن - عبد الله الفقيه ، ٢١ مايو ٢٠١٣م ، https://gulfpolicies.org/2019-06-2019-419/1-162/06-24-07-18-05-01-42-05-25

6 - موقع المصري اليوم؛ مفهوم الطبقية والعدالة الاجتماعية بين الفلسفة الإسلامية والنظريات الحديثة، حسام بدراوي، 25-06-2018م، https://www.almasryalyoum.com/news/details/1302275

7 - موقع الألوكة، الإسلام والصراع الطبقي، د. محمود بابللي، 19/7/2018م، https://www.alukah.net/sharia/0141155//%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B3%D984%%D8%A7%D985%%/#ixzz7oazhMbNk

8 - موقع العتبة العباسية، كيف يعالج القرآن الكريم آفة الطبقية الاجتماعية؟، https://imamhussain.org/arabic/26887، 28/09/2019م

9 - سيد قطب، في ضلال القرآن، تفسير سورة الحجرات وتفسير سورة الزخرف.

10 - محمد حسين فضل الله، من وحي القرآن، تفسير سورة الحجرات؛ الآية 13 .

11 - محمد حسين فضل الله، من وحي القرآن، تفسير سورة الزخرف؛ الآية ٣٢ .

12 - مركز الخليج لدراسات التنمية ؛ الحكومة والمواطنة: التعدد الاجتماعي في اليمن - عبد الله الفقيه ، ٢١ مايو ٢٠١٣م ، https://gulfpolicies.org/2019-06-2019-419/1-162/06-24-07-18-05-01-42-05-25

13- السفير العربي؛ في الهوية والتّيه.. حروف أولى لفهم تعقيدات المشكلة

اليمنيـة، لطف الـصَّرَاري، 2022/02/15م،
https://assafirarabi.com/ar/4347215/02/2022//%D981%%D98%A-%D8%A7%D984%%D987%%D988%%D98%A%D8%A9-%D988%%D8%A7%D984%%D8%AA%D991%%D98%A%D987-%%D8%AD%D8%B1%D988%%D981-%%D8%A3%-D988%%D984%%D989-%%D984%%D981%%D987%%D985-%%D8%AA%D8%B9%D982%%D98%A%D8%AF/

14 - صحيفـة رأي اليـوم، الحـرب عـلى الطبقيـة والهويـات الفرعيـه مهمـة شـعبية عـلى طريـق تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة وبنـاء دولـة الأمـه التـي نفتقدهـا، فـؤاد البطاينـة، 17/فبرايـر/ 2018م،
https://www.raialyoum.com/%D8%A7%D984%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D986-%%D8%A7%D984%%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D984%%D989-%%D8%A7%D984%%D8%B7%D8%A8%D982%%D98%A%D8%A9-%D988%%D8%A7%D984%%D987%%D988%%D98%A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D984%%D981%/

15 - مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة - CAUS -، تحـولات الطبقـة الوسـطى في الوطـن العـربي، أحمـد مـوسى بـدوي، 2019/03/10م،
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://caus.org.lb/ar/%25D825%AA%25D825%AD%25D925%2588%D925%2584%D825%A725%D825%AA-%25D825%A725%D9

16 - السـفير العـربي؛ في الهويـة والتّيـه.. حـروف أولى لفهـم تعقيدات المشـكلة اليمنيـة، لطف الـصَّرَاري ، 2022/02/15م،
https://assafirarabi.com/

ar/4347215/02/2022//%D981%%D98%A-%D8%A7
%D984%%D987%%D988%%D98%A%D8%A9-%D9
88%%D8%A7%D984%%D8%AA%D991%%D98%
A%D987-%%D8%AD%D8%B1%D988%%D981-%
%D8%A3%D988%%D984%%D989-%
%D984%%D981%%D987%%D985-%
%D8%AA%D8%B9%D982%%D98%A%D8%AF/

17 - موقع التجمع اليمني للإصلاح، اليمن وصراع الهويات المأزومة، نبيل البكيري، 01 إبريل-نيسان 2017م،
https://alislah-ye.net/articles.php?id=70

18 - جريدة الأخبار؛ الدين، الأمّة، الطبقة: من تناقضات الواقع إلى وحدة المفاهيم، سركيس أبو زيد، 6 كانون الأول 2022م،
https://www.al-akhbar.com/Opinion/350547/%
D8%A7%D984%%D8%AF%D98%A%D986-%
%D8%A7%D984%%D8%A3%D985-%%D8%A9-%D8%A7%D9
84%%D8%B7%D8%A8%D982%%D8%A9-%D985%%D986-%

19 - سبأ نت، أحفاد بلال.. واقع المظلومية وإمكانيات الدمج الاجتماعي، تحقيق أنس القاضي، 11 يوليو 2020م،
https://www.saba.ye/ar/news3102363.htm

20 - مبادرة الإصلاح العربي؛ العنصرية ضد السود في اليمن: المظاهر وسبل المواجهة، 5 أغسطس 2021م،
https://www.arabreform.net/ar/publication/%D8%A7%D984%
%D8%B9%D986%%D8%B5%D8%B1%D98%A%D8%A9-%D8
%B6%D8%AF%D8%A7%D984%%D8%B3%D988%%D8%AF-
%D981%%D98%A-%D8%A7%D984%%D98%A%D985%%D9-%
86

21 - مبادرة الإصلاح العربي؛ العنصرية ضد السود في اليمن: المظاهر وسبل المواجهة، نفس المرجع السابق.

22 - موقع رصيف 22؛ صراع الطبقات في اليمن... تمييز متوارَث على أساس اللون والنَسَب والمهنة، أصيل سارية، 19 أبريل 2018م،
https://raseef22.net/article/145059-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D984%%D8%B7%D8%A8%D982%%D8%A7%D8%AA-%D981%%D98%A-%D8%A7%D984%%D98%A%D985%%D986-%

23 - مبادرة الإصلاح العربي؛ العنصرية ضد السود في اليمن: المظاهر وسبل المواجهة، مرجع سابق.

24 - نفس المرجع السابق.

25 - السفير العربي؛ في الهوية والتّيه.. حروف أولى لفهم تعقيدات المشكلة اليمنية، لطف الصَّرَاري، مرجع سابق.

26 - مبادرة الإصلاح العربي؛ العنصرية ضد السود في اليمن: المظاهر وسبل المواجهة، مرجع سابق.

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774